

المقصد الأول

في ذكر دلائل أصول المسائل التي عليه هذه الآية الكريمة

و هو مرتّب على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول

في ذكر دلائل إثبات الواجب الوجود بالذات

وهي كثيرة يتّضح أكثرها بوضع مقدّمة، هي أن مجموع الممكنات - سواء كانت متناهية أو غير متناهية - في حكم ممكن واحد في الاحتياج إلى أمر خارج، وهذا الحكم بديهيّ قياسه معه، وهو أن مجموع الممكنات الصرفة يمكن أن يصير معدوماً بالكلية ولا شيئاً محضاً، فيحتاج إلى أمر خارج منها .

فمن تلك الدلائل : أنه لو لم يتحقّق موجود واجب بذاته لزم توقّف تحقّق الموجود المطلق على نفسه ؛ لأنّ تحقّق الموجود المطلق - على التقدير المذكور - موقوفٌ على الإيجاد المطلق، الموقوف على الموجود المطلق، كما لا يخفى . وبطلان التالي يدلّ على بطلان المقدّم، وبذلك ثبت وجود موجود واجب بذاته .

ومنها : أن مصداق السالبة الكلية يمكن تحقّقه في الممكنات الصرفة، ولا يمنع ذلك التحقّق باقتضاء نقيضها إلّا وجود الواجب بالذات، وبذلك ثبت وجود موجود باعتبار ذاته . ومنها : أن الموجود المطلق لا مبدأ له ؛ لأنّه لا يمكن أن يتقدّم عليه موجود، كما لا يخفى، وبذلك ثبت وجود موجود واجب بذاته .

ومنها : أن وجود موجود ما من الممكنات الصرفة يحتاج إلى علة متقدّم عليه بالذات، ولا يصحّ تقدّم وجود ممكن على وجود موجود ما من الممكنات، فلا يمكن أن يكون غير الواجب بالذات علة لموجود ما من الممكنات، وبذلك ثبت وجود الواجب بالذات .

ومنها : أنه تحقّق في نفس الأمر إمكان موجود من الموجودات الممكنة، أي الإمكان الوقوعي في جانب الوجود، لا الإمكان الذاتي، فلا بدّ له من علة متقدّمة عليه بالوجود، ولا شيء يصحّ أن يتقدّم عليه بالوجود إلّا الواجب الوجود بالذات .

ومنها : أن جميع الممكنات الصرفة باعتبار ذواتها لم يكن لها وجود لكل واحد منها، فلا بدّ من الموجود الذي باعتبار ذاته موجود، ليفيض منه الوجود إلى الممكنات، كما لا يخفى عند أهل الكمال وعند تركّ الجدل .



و منها: أنه تحقّق بعض الممكنات دون الكلّ، فلا بدّ من الواجب بالذات الذي هو مرجّح ذلك البعض، وإلّا لزم وجود جميع الممكنات أو عدمه بالكلّيّة؛ لأنّ الممكن الذي صار موجوداً ليس أحقّ بالوجود من الممكن المعدوم دائماً باعتبار ذاتهما.

و منها: أنه لا شكّ في تحقّق موجود ممكن، فلا بدّ له من علّة، فإمّا أن ينتهي علّته إلى الواجب بالذات، أو لزم التسلسل أو الدور، و كلاهما محال، فلزم الانتهاء إلى الواجب بالذات.

و منها: أنه على تقدير التسلسل في علل الممكنات نقول: السلسلة التي وجود كلّ جزء من أجزائها علّة لجزء آخر، يكون عدم كلّ جزء علّة لعدم جزء آخر على نحو علّيته في الوجود، فلم وقع فعلية الوجود مع الترتيب و لم يقع فعلية العدم على نحو ترتّب الوجود، يعنى إذا لم تصرّ السلسلة معدومة بالكلّيّة ليلزم ترتّب العدمات غير المتناهية على نحو ترتّب الوجودات غير المتناهية، و هل هذا إلّا ترجيح بلا مرجّح؟ فلا بدّ من واجب بالذات.

و منها: أنه على تقدير تسلسل علل الممكنات يكون جميع السلسلة و العلل ممكناً، يمكن أن يصير لا شيئاً محضاً إن لم يكن الواجب بالذات، فلا بدّ من علّة مانعة لأنّ تصير السلسلة معدومة بالكلّيّة، و لا شيء من أجزاء السلسلة الممكنة مانعاً من الانعدام بالكلّيّة، فلا بدّ من واجب الوجود بالذات.

و منها: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (النور: ٢٤: ٣٥) ففي هذه الآية الشريفة إشارة إلى دليل إثبات الواجب الوجود بالذات، و تفصيله بأن يقال: السماوات و الأرض، بل جميع الممكنات من حيث هي ممكنة ليس لها نور و ظهور باعتبار ذواتها، فالنور الذي هو نورها الذي به ظهرت لم يكن إلّا الواجب الوجود بالذات الذي هو بذاته ظاهر و مظهر للغير.

و منها: قوله تعالى ﴿أَفَى اللَّهِ شَكُّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (ابراهيم: ١٤: ١٠) و تفصيله أنّ السماوات و الأرض أجرام متعيّنة في العدد و المقادير و الأوضاع، فلولا أنّ في الوجود واجباً بالذات يقتضى وجودها على الوجه الذي هو علّته في العدد و المقدار و الوضع، لكان وقوعها على تلك الوجوه الثلاثة مستلزماً للترجيح بلا مرجّح، كما يظهر بأدنى تأمل.

و منها: أنّ وقوع الحوادث اليومية - على الترتيب الذي هو واقع - دليل على وجود الواجب بالذات الذي يقتضي ذلك الترتيب؛ لأنّه لو لم يكن في الوجود واجباً بالذات يقتضي أسباباً تؤدّي إلى ذلك الترتيب، لكان في وقوع الأسباب المؤدّية إلى ذلك الترتيب ترجيح بلا مرجّح، كما لا يخفي.



المطلب الثاني في ذكر دلائل التوحيد

وهي كثيرة، لا بد أولاً أن توضع مقدّمة وهي أن الوجود الحقيقي معنى واحد، وهذا الحكم بديهي حدسي.

ويمكن أن توضع بدل هذه المقدّمة مقدّمة أخرى وهي: أن لا تكون الموجودات بحيث لا يكون بينها اشتراك حقيقي أصلاً.

وبعد تقدّم إحدى هاتين المقدّمتين أقول: دلائل التوحيد- التي تقررت عندي- عشرة: أحدها: أن الواجب الوجود بالذات هو عين الوجود الحقيقي الذي هو باعتبار ذاته موجود، فالواجب الوجود من حيث هو موجود لا يتصور فيه تعدّد أصلاً، ومن حيث يتعلّق به الأمور الزائدة التي هي غير الوجود الحقيقي لا يتصور فيه تعدّد الذات؛ لأن تلك الأمور ممكنة مؤخّرة عن ذات الواجب الوجود، فذات الواجب الوجود الذي هو باعتبار ذاته موجود إنّما هو واحد لا يتكثّر بوجه من الوجوه أصلاً.

ثانيها: أن الوجود الحقيقي الذي هو عين ذات الواجب الوجود إمّا أن يمتنع تعدّده أو لا، وعلى الأول لزم المطلوب، وعلى الثاني لزم الترجيح بلا مرجح؛ لأن نسبة جميع الأعداد إليه حينئذ واحدة، فترجيح الاثنين مثلاً أو عدد آخر على باقي الأعداد ترجيح بلا مرجح، وهو محال؛ فتعين الأول الذي هو مستلزم للمطلوب.

ثالثها: أن الوجود الحقيقي إمّا أن يقتضي الوحدة لذات الواجب الوجود أو التعدّد، أو لا يقتضي شيئاً منهما. والثاني محال؛ لأنه لا يمكن تعدّده بدون أمور زائدة عليه، وأيضاً لا يوجد في واحد، فلا يمكن أن يقتضي التعدّد. والثالث مستلزم لإمكان الذات، وهو محال. والأول يستلزم المطلوب.

رابعها: أن الوجود الحقيقي إمّا أن يكون مانعاً من وقوع الشركة أولاً، والثاني محال، وإلا لم يوجد في الخارج بمحوضته وصرافته، والأول مستلزم لوحدة الذات.

خامسها: أن وجوب الوجود الذي هو الوجود الحقيقي إمّا أن يكون عيناً لذات الواجب الوجود المتعين لعلّة، أو صار عينه لعلّة. والثاني محال؛ لإستلزامه إمكان الذات، والأول مستلزم بوحدة الذات.

سادسها: أن وجوب الوجود أي الوجود الحقيقي لا يمكن أن يكون معنى جنسياً تحته أنواع، ولا يمكن أن يكون معنى نوعياً تحته أشخاص؛ لأن النوع لا يحتاج إلى الفصل في كونه متصفاً بالمعنى الجنسي، و يحتاج إليه في كونه متصفاً بالوجود.

و كذلك الشخص لا يحتاج إلى المشخص في كونه متصفاً بالمعنى الذي هو النوع، و يحتاج إليه في كونه متصفاً بالوجود، فلا يمكن أن يكون الوجود جنساً، و إلا لزم أن يكون النوع محتاجاً إلى الفصل في المعنى الجنسي، و لا أن يكون نوعاً، و إلا لزم أن يكون الشخص محتاجاً إلى المشخص في المعنى النوعي، فيتعين أن يكون الوجود الحقيقي معنى شخصياً مانعاً لوقوع الشركة؛ ضرورة أنه لا يمكن أن يكون معنى عرضياً لذات واجب الوجود، و إلا لم يكن الذات باعتبار ذاته موجوداً. وأما كونه معنى فصلياً فهو في حكم المعنى النوعي.

سابعها: أن وجوب الوجود الذي هو الوجود الحقيقي لا يمكن أن يقع مشتركاً بين الموجودين؛ لأنهما إما أن يتحدا في الحقيقة أو يختلفا فيها، و على الأول لزم أن يكون علّة اختلافهما في الأعراض غير الوجود الحقيقي و غير حقيقتهما، فيلزم إمكانهما، و على الثاني لزم أن يكون الوجود الحقيقي عارضاً لحقيقتهما أو جزءاً مشتركاً بينهما، فلزم أيضاً إمكانهما؛ لأنهما لا يكونان موجودين باعتبار الذات؛ ضرورة احتياجهما إلى الوجود الحقيقي و الجزء المختص.

ثامنها: أن وجوب الوجود الذي هو الوجود الحقيقي لا يمكن أن يكون معنى جنسياً أو نوعياً أو عارضياً مشتركاً فيه؛ لأن كلاً من هذه الأحوال الثلاثة يحتاج مقارنته لأحد من الفصول و المشخصات و المعروضات إلى أمر زائد عليه، و هو علّة لتحقيق الذات، فلا يكون الذات واجب الوجود بالذات، فتعين أن يكون وجوب الوجود الذي هو الوجود الحقيقي معنى مانعاً من وقوع الشركة، موجوداً باعتبار ذاته، و هو المطلوب.

تاسعها: أن الوجود الحقيقي إما كلي أو مانع من وقوع الشركة، و الأول مستلزم لكونه عند العقل مجوزاً تحققه في ضمن مرتبة من مراتب التعدد من الاثنيّة و الثلاثيّة و غيرهما إلى غير النهاية، فلزم احتياج تحققه في ضمن كل من مراتب الوحدة و التعدد إلى أمر مغاير له، فيكون ممكناً باعتبار التحقق في الخارج، و هذا خلف.

عاشرها: أنه على تقدير تعدد الواجب الذي هو الوجود الحقيقي إما أن يكون أحد من آحاده موجوداً للممكن، أو يكون كل جزء منها موجوداً لكل واحد من الممكنات، أو يكون



بعضها موجداً لبعض والبعض الآخر موجداً لبعض آخر من الممكنات . و الثالث مستلزم للترجيح بلا مرجح ، و الثاني مستلزم لتوارد العلتين المستقلتين على معلول واحد ، و على الأول لزم أن لا يتحقق ممكن من الممكنات ، و إلا لزم الترجيح بلا مرجح أيضاً . و كل من هذه اللوازم باطل ، فتعدّد الواجب المستلزم لأحدها باطل ، و هو المطلوب .
 و ليحمل على هذا البرهان قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء ٢١) : (٢٢) فإن عدم تحقق الممكن فساد .

المطلب الثالث

في إثبات العلم و باقي صفاته تعالى

من الدلائل الدالة على علمه تعالى أنه تعالى مبدأ لوجود العلماء و فيضان علمهم ، و أنه تعالى مبدأ لنظام الموجودات على وجه يتضمّن على الدقائق و الحكّم التي لو تأمل عاقل فيها عرف كمال علم مبدعها ، و أنه تعالى نور قائم بذاته مظهر لجميع الموجودات الممكنة ، و أنه تعالى فياض العلوم و مبدأ لجميع المسؤولات على طبق سؤالات الخلائق .
 و لمّا كان واجب الوجود عالماً بذاته و علّة فاعليّة لجميع الموجودات ، صار علمه بذاته علّة تامّة للعلم بجميع الموجودات .
 و لعلمه مراتب :

إحداها : إجمالية لا إجمال فوقها . و العلم في هذه المرتبة عين العلم بالذات الذي هو عين الذات .

بيانه بأن يقال : كلّ موجود صدر عن الواجب بالذات - سواء كان صورة علميّة ، أو موجوداً عينياً - إنّما صدر بالعلم به ، أي العلم لا يتأخّر عن الصدور ، فإمّا أن يكون في مرتبة الصدور أو قبله ، فإن كان في مرتبة الصدور لزم أن لا يكون الذات عالماً به باعتبار الذات ، فلا يكون كاملاً باعتبار العلم الذي هو صفة الكمال ، هذا باطل ، فتعيّن أن يكون العلم بالصادر قبل وجود الصادر ، بل يكون العلم بكلّ صادر عن الواجب بالذات متحققاً في مرتبة ذاته تعالى .
 و لزم من ذلك كون العلم بجميع الموجودات عيناً لذاته تعالى .

و هذا العلم هو كمال ذاتي للذات ، و هو كون الذات بذاته بحيث يفيض عنه جميع الموجودات منكشفة ، فلمّا كان الذات منشأً لفيضان الموجودات و انكشافها - سواء

كانت كَلِيَّةً أو جزئية، محسوسة أو معقولة، و لا حاجة إلى مغير في إيجادها و انكشافها-
كان نسبة ذاته تعالى إلى الموجودات المنكشفة كنسبة ملكة العالم و ذي ملكة استخراج
العلوم المفصلة إلى تلك العلوم، فكما أن تلك الملكة هي علم إجمالي بجميع معلومات
العلوم المفصلة الحاصلة منها، فكذلك ذاته تعالى علم إجمالي بجميع الموجودات
الفائضة عن ذاته تعالى .

و هذا معنى قول المحققين من أن عالميته تعالى عبارة عن كونه خلاق العلوم، و من أن
نسبة علمه تعالى إلى علوم الممكنات كنسبة الإكسير إلى الذهب و الفضة .

وقيل : كنسبة حروف الهجاء إلى المركبات منها .

و قيل : كنسبة النوى إلى النخلة الباسقة .

و قيل : كنسبة الوحدة إلى الأعداد .

و قيل : كنسبة البحر إلى الأمواج .

و قيل : كنسبة المداد إلى النقوش الكتابية .

و قيل : كنسبة الماء إلى الكيزان الحاصلة من الجمد الحاصل منه ؛ فإن لكل من هذه
النسب مناسبة لذلك المطلوب و مباينة من وجوه شتى .

و آخر مراتب العلم هو العلم التفصيلي الذي لا تفصيل بعده، و هو ظهور الحوادث
الكونية العينية و انكشافها بالتفصيل و رؤيتها بإيجادها .

و بين هاتين المرتبتين مراتب، لكل منها إجمال بالنسبة إلى ما تحتها، و تفصيل بالنسبة
إلى ما فوقها . و هذه المراتب هي كون الموجودات في العقول، و انطباعها في النفوس
المجردة الفلكية، و انتقاشها في النفوس المنطبعة الفلكية، فالإجمال و التفصيل إنما يكون
في العلم، بل في تعلق العلم، فالعلم الإجمالي الذي لا إجمال قبله عين ذات واجب الوجود
بالذات، و كذلك باقي الصفات الحقيقية؛ فإن القدرة و الحياة - مثلاً - ليسا معنيين زائدين
على الذات، و إلا لزم استكمال الذات بالأمر الزائدة على الذات، فلم يكن الذات كاملاً
باعتبار ذاته - تعالى عن ذلك علواً كبيراً - و هذا حكم جميع الصفات الكمالية .

